

## الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة

أ.د أحمد عمر الراوي\*

### المقدمة:

لقد اعتمدت الدولة في العراق برامج وسياسات تنموية خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، إلا أن تلك السياسات والبرامج لم تحقق أي من أهدافها في تطوير الواقع المعاشي للمجتمع العراقي. نتيجة ما مر به العراق من ظروف غير اعتيادية، تمثلت بدخول العراق حروب وحصار انهكت كل مقومات العملية التنموية واستنزفت مواردها، لاسيما الطبيعية المتمثلة بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة، نتيجة الاستخدام المفرط وغير الرشيد لهذه الموارد والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة. هذا فضلا عن هدر العوائد النفطية المتحققة في مجالات لم تخدم التنمية. بسبب تصدر الإنفاق العسكري على معظم الإنفاق الأخرى ومنها الإنفاق الاستثماري التنموي.

وبعد تغيير النظام الساسي في العراق عام 2003، ودخوله مرحلة الاحتلال الأمريكي حتى عام 2011، فقد العراق الكثير من موارده، قسما منها نتيجة تداعيات عمليات الاحتلال على الواقع الأمني، أو نتيجة سيطرة الإرهاب على مناطق واسعة من العراق عام 2014. هذا فضلا عن ظروف الجفاف التي تعرضت لها المنطقة. وبالتالي انعكس ذلك على الموارد الطبيعية المتاحة من مياه وأراضي صالحة للزراعة، بسبب العمليات العسكرية وعدم صيانة مشاريع الري. مما أدى إلى تصحر الكثير من الأراضي وتدني الإنتاجية الزراعية. كما أن سوء الإدارات الرسمية واستشراء الفساد المالي في أجهزة الدولة قد أدى إلى خسارة معظم العوائد المتحققة من الصادرات النفطية في تحقيق تنمية القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي، الأمر انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي. تمثلت هذه التداعيات بتفاقم العديد من الظواهر السلبية، في مقدمتها ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، ونزوح نحو 12% من سكان العراق بعد أن خسروا فرص عملهم ونشاطهم الاقتصادي لاسيما قسم كبير منهم يعتمدون على النشاط الزراعي. مما يؤشر الترددي في العمل التنموي الزراعي مما يشكل خطورة الموقف في تأمين ولو جزء من الأمن الغذائي للمجتمع العراقي، وانعكاس ذلك على الأجيال القادمة.

ولغرض الوقوف على واقع التنمية الزراعية في العراق لابد من معرفة مستوى المؤشرات الضاغطة والمتحققة في التنمية، ذات العلاقة بالقطاع الزراعي والإخفاقات الناجمة عن ذلك، وماهي التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في القطاع الزراعي من أجل اقتراح السبل والإجراءات الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

\*استاذ اقتصاديات الموارد والعلاقات الدولية-مركز المستنصرية للعلاقات العربية والدولية.

## المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة ومؤشراتها

### أولاً: ما هي التنمية المستدامة:

لقد وردت تسميات عديدة لمصطلح التنمية المستدامة منها التنمية المتواصلة و التنمية المستمرة والتنمية القابلة للاستمرار. وأن مفهوم التنمية المستدامة فتعود في بدايتها إلى ما ورد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي عرف (بقمة الأرض) المنعقد في ريو جانيرو بالبرازيل عام 1992. حيث ركز المؤتمر على الصلة بين السكان والبيئة والتنمية استناداً إلى مفهوم التنمية المستدامة . وقد عرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر على إنها (ضرورة إنجاز التنمية على نحو تساوي كل من الحاجات التنموية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية)<sup>(1)</sup>. و أكد المؤتمر على أن تحقيق التنمية يتطلب أن تمثل الحماية البيئية كجزء من عملية التنمية، حيث لا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عن حماية البيئة، أي المحافظة على الموارد الطبيعية. كما أشار المؤتمر في المبدأ الثامن الوارد في الإعلان على انه (من اجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وأزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة)<sup>(2)</sup>. وهذا ما يميز التنمية المستدامة بكونها تعمل على الاستمرار في استغلال جزء من العوائد المتحققة لتنمية الموارد المستخدمة. كما تعمل على تحقيق التوازن البيئي بما يساهم في سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج الثروات المتجددة مع الاستخدام العادل للموارد غير المتجددة. وفي ضوء قرارات قمة الأرض تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بموجب قرار الجمعية الهامة في عام 1993 لمتابعة قضايا التنمية المستدامة بأركانها الأساسية الثلاث (التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة) وقد أصدرت الهيئة العديد من التوصيات الهامة التي تعد خطوطاً مركزية وتوجيهات لبرامج عمل الحكومات وهيئات المجتمع المدني. ومنذ عام 2003 اعتمدت الهيئة في دورتها 11 تنفيذ دورات عمل تعالج كل دورة مجموعة من القضايا المتخصصة إلى جانب قضايا متعددة الأبعاد، ثم متابعة التقدم المحقق محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي دورة الهيئة المنعقدة في ايار 2011 أقرت عدد من التوصيات الهامة أهمها التأكيد على ترابط أركان التنمية المستدامة الثلاثة (التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة) واعتبارها أساساً لكل البرامج التنموية في جميع دول العالم<sup>(3)</sup>.

1)The Brundtland Definition (World Commission On Environment And Development (1987) Our Common Future, Oxford University Press, Geneva, Switzerland

2) د. حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الكوفة العدد 21 لسنة 2011 ص 249.

3) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد 2 نيوبيورك 2011 ص 2.

وعليه فقد أكدت العديد من الدراسات التنموية الحديثة على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، لاسيما غير المتجددة منها. وعلى تحقيق التوازنات في الأنظمة البيئية، خاصة بعد تزايد المشاكل التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية. وإخفاق جميع الاستراتيجيات والاتجاهات التنموية في تحقيق أهدافها، مما ولد ضغطا كبيرا على الموارد المتاحة دون تحقيق أي نجاح في أي جانب من التنمية المنشودة. إذ أدت السياسات المتبعة في الدول النامية إلى استنزاف الموارد دون تحقيق معدلات نمو واضحة، مما انعكس على نوعية الحياة لمجتمعات تلك الدول وتهديد حياة أجيالها القادمة نتيجة تعرض الكثير من الموارد إلى النضوب، لاسيما في جانب المياه والأراضي الصالحة للزراعية.

### ثانيا: أهداف التنمية المستدامة:

يأتي في مقدمة أهداف التنمية المستدامة هو كيفية استغلال الموارد الطبيعية بشكل رشيد بما يحقق حياة أفضل للإنسان والقضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية. ومن أهم هذه الموارد هو مورد المياه. وعليه تهدف التنمية المستدامة في مجال اقتصاديات الزراعة والمياه هو ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والريفية.

وفي مجالها الاجتماعي تهدف الاستدامة إلى تأمين الحصول على الغذاء الكاف لحياة كريمة والحصول على كميات المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعي لاسيما لصغار المزارعين الذين يمثلون الأغلبية الفقيرة من مجتمعاتنا من أجل تحقيق الحياة الكريمة لتلك الشريحة من المجتمع. كما وتهدف الاستدامة البيئية للمياه إلى ضمان الحماية الكافية للمساحات المائية، والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية. مع الحفاظ على الأراضي والغابات والحياة البرية والأسماك وموارد المياه. أما الاستدامة الاقتصادية فتهدف إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع<sup>(4)</sup>.

ولأهمية الموضوع فقد اعتمدت الدول العربية في اجتماع وزراء البيئة والطاقة، استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامة عام 2009 (المعروفة بعملية مراكش)، والمعروفة باستراتيجية التخفيف من حدة الفقر عبر استخدام سلع وخدمات التي يقل اعتماد إنتاجها على الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة ودعت هذه الاستراتيجية إلى<sup>(5)</sup> :

- وضع خطة عمل عربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية المستدامة.

- الاهتمام بالمشتريات العامة المستدامة.

- القيام بحملة توعية تشمل الشباب والمرأة كمجموعات مستهدفة.

4 ( الموسوعة الحرة ، وبكبيدا، التنمية المستدامة –مفهومها وأهدافها ، راجع الموقع على شبكة الإنترنت.

5 ( الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مصدر سابق ص16

- تحفيز مؤسسات التمويل العربية لتوفير الدعم لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ونظرا لتزايد ندرة المياه في المنطقة العربية، وزيادة الطلب عليها في مختلف الاستخدامات، اقترحت الاستراتيجية المذكورة أن تتحول أولوية استخدام المياه في القطاع الزراعي إلى تلبية احتياجات السكان الأساسية. ولكن هذا التحول يتطلب تحليلا للعوامل التي تؤثر في كفاءة استخدام الموارد المائية لاسيما في القطاع الزراعي ، من أجل تحقيق إنتاج أكبر لكل وحدة من المياه. وبذلك نجد أهداف الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية هو التأكيد على الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودعم الجهود لتطوير موارد مائية غير تقليدية وتطوير تكنولوجيا مستدامة لتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه المستخدمة .

### ثالثا: القطاع الزراعي في العراق:

#### (أ) أهمية القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العراق، لما للعراق من موارد أساسية للزراعة كمياه نهري دجلة والفرات وأراضي واسعة للزراعة، مما شكلت الزراعة المهنة الأساسية للشعب العراقي منذ فجر التاريخ ولغاية اليوم، حيث لا زال نحو 31% من سكان العراق في عام 2014 يعيشون في الريف<sup>(6)</sup>، رغم التغييرات الهيكلية للمجتمع العراقي وهجرة نسبة كبيرة منهم إلى المدن. إلا أن هذا القطاع لم يحظى بفرص مهمة للتطور والنمو بسبب الظروف التي مر بها العراق، وقد تراجعت قدرات هذا القطاع الإنتاجية وتراجعت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب مما يعاني من مشكلات وسوء السياسات المتخذة في تطويره ، وأصبح اليوم يعاني من تحديات كبيرة، تمثلت في سوء استخدام الموارد لاسيما مورد المياه والأرض وتراجع إنتاجية العمل الزراعي وظروف الإرهاب. وفيما يأتي إيجاز أهم تلك المعوقات والتحديات:

- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة عوامل متداخلة وغالبا ما تكون مشتركة، ومن أهمها تملح وتغدق كثير من الترب في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق. هذا فضلا عن اعتماد الطرق الزراعية التقليدية وضعف استخدام المستلزمات الإنتاجية الحديثة.

6 ( وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للتخطيط- التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2015ص12.

- تدني كفاءة العمليات الزراعية والمتمثلة (بتهيئة الأرض، واعتماد الدورة الزراعية، المكافحة الزراعية، واعتماد الزراعة العضوية والتكامل الزراعي- الصناعي).
- التصحر وازدياد ظاهرة العواصف الترابية، وتراجع في معدلات الأمطار مما قلص الزراعة الدائمة لاسيما في المنطقة الوسطى.
- تراجع صناعة الأسمدة في العراق وارتفاع أسعار المستورد منها، الأمر الذي أثر على الكميات المتاحة من الأسمدة للمحاصيل الزراعية لاسيما محاصيل الحبوب.
- الوضع الأمني غير المستقر وسيطرة الإرهاب على مناطق واسعة من الأراضي الزراعية، لاسيما الدائمة منها ضمن المحافظات التي وقعت تحت سطوة الإرهاب.
- النزوح الكبير للعاملين بالزراعة من المناطق التي سيطر عليها الإرهاب تاركين أراضيهم وبساتينهم ومستلزمات زراعتهم، فضلا عن تضرر المشاريع الأروائية والنواظم والخزانات المائية بأضرار كبيرة بفعل العمليات الإرهابية وعمليات التحرير.
- استخدام المشاريع الأروائية كسلاح من قبل التنظيمات الإرهابية في إغراق بعض المناطق الزراعية كما حدث ذلك في مناطق ابي غريب في عام 2014.
- الحدود المفتوحة أمام استيراد جميع المحاصيل الزراعية بأسعار تقل عن كلف إنتاجها في العراق، وعدم قدرة الدولة على فرض التعريفية الكمركية أو تطبيق الرزنامة الزراعية، بسبب عدم التزام حكومات المحافظات والإقليم بما يصدر من قرارات لحجب الاستيراد ولو لفترة محدودة.

وعليه نجد أن القطاع الزراعي ، ورغم أن عدد سكان الريف يشكلون نحو ثلث سكان العراق، إلا أنه لا يساهم في احسن الأحوال عن أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(7)</sup>، بسبب تلك التحديات وهيمنة قطاع النفط على المساهمة الأكبر، ليتشكل من ذلك اقتصاد يعتمد على مورد أساسي واحد هو ما ينتجه قطاع النفط . ولم تتمكن العوائد الكبيرة التي حققها النفط خلال السنوات السابقة، قبل أن تتراجع أسعاره، في تحقيق تنمية القطاعات الاقتصادية ومنها

(7) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2015ص20.

القطاع الزراعي التي ظلت مساهماته تتراوح بين 4,1-5,2% خلال السنوات 2013/2009 كما توضحه بيانات الجدول (1) .

جدول (1) قيمة الناتج الزراعي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013-2009

(مليون دينار)

السنة	الناتج الزراعي	اجمالي الناتج المحلي	نسبة الناتج الزراعي/ الاجمالي%
2009	6832552	130643200	5,2
2010	8366232	162064565	5,2
2011	9918316	217327107	4,6
2012	10484949	254225490	4,1
2013	13045856	2710917777	4,8

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-الاقتصاد العراقي الموحد استلت من بيانات الجدول 15ص20.

### (ب) الإنتاج الزراعي:

لقد اتسم الإنتاج الزراعي بالعراق بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب ظروف البيئية والظروف الأمنية وسيطرة الإرهاب على جزء كبير من العراق مؤدياً ذلك إلى خروج مناطق كانت تشكل نحو 41% من الإنتاج السنوي لإنتاج الحنطة والشعير<sup>(8)</sup>. ورغم الظروف المشار إليها فقد تصدر إنتاج الحنطة والشعير قائمة الإنتاج الزراعي من المساحات المزروعة والكميات المنتجة. وقد حقق بعض النمو في الإنتاجية الزراعية من هذين المحصولين رغم إنها لا زالت دون المعدلات العالمية بكثير، وان ارتفاعها خلال عامي 2016/2015 يعود لعدم احتساب المناطق الزراعية في المحافظات التي شملها الإرهاب والتي تشكل الزراعة الديمية فيها النسبة الأكبر وتتسم بانخفاض إنتاجيتها.

8 ( أ.د أحمد عمر الراوي، تأثير الإرهاب على الاقتصاد العراقي، بحث مقدم للندوة العلمية التي نظمها مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بتاريخ 16 آذار 2016.

وتشير بيانات الجدول(2) إلى تطور إنتاج الحنطة والشعير خلال السنوات 2013/2009 وتراجعته بعد عام 2014، بعد خروج ثلاثة محافظات منتجة رئيسية لمحصولي الحنطة والشعير من الإنتاج. كما تبين بيانات الجدول المذكور زيادة المساحات المزروعة خلال السنوات المشار إليها، والتي ارتفعت من نحو 5050 ألف دونم عام 2009 إلى 8528 ألف دونم عام 2014<sup>(9)</sup>. بسبب سياسة الدولة بدعم شراء محصولي الحنطة والشعير بأسعار مجزية لتأمين جانب من الأمن الغذائي، لكن سيطرة الإرهاب على مناطق إنتاج الحنطة والشعير الرئيسية في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى بعد عام 2014 نجد أن

جدول(2) إنتاجية الحنطة والشعير والمساحات المزروعة خلال السنوات

(2016-2009)

الشعير			الحنطة			
الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	السنة
كغم/دونم	الف طن	الف دونم	كغم/دونم	الف طن	الف دونم	
171	502	2818	337	1700	5050	2009
282	1137	4027	496	2749	5544	2010
225	822	3651	429	2809	6543	2011
292	832	2850	443	3062	6914	2012
298	1033	3364	567	4178	7376	2013
279	1278	4632	595	5055	8528	2014
329	330	2003	637	2645	4147	*2015
470	499	1062	826	3053	3697	*2016

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء /تقرير إنتاج الحنطة والشعير لعام 2016

(9) وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء /تقرير إنتاج الحنطة والشعير لعام 2016.

\*البيانات لا تتضمن منطقة كردستان ومحافظات(نينوى، صلاح الدين،الانبار)

المساحات المزروعة قد تراجعت إلى 3697 ألف دونم عام 2016. الامر الذي شكل تحديا أمام التنمية الزراعية وتحقيق الإنتاج المستدام لتأمين الغذاء للشعب العراقي. نتيجة لخسارة مورد واسع من الأرض الزراعية ولو لفترة محدودة، مما يتطلب أن توجيه السياسات الإنمائية للمناطق المحررة من أجل إعادة تهيئتها للإنتاج بتأهيل الأرض والمشاريع الإروائية وإعادة سكانها اليها.

## المبحث الثاني: الزراعة والتنمية المستدامة في العراق

### أولاً: مؤشرات التنمية المستدامة في العراق:

للقوف على حقيقة التنمية المستدامة يتطلب معرفة المؤشرات التي تشير الى واقع التنمية ومديات تحقق تلك المؤشرات . وتنقسم المؤشرات الى مؤشرات الضغط على الموارد وتتمثل بدخل الفرد وقدرات الشراء ومعدلات نمو السكان وتزايد القوى البشرية القادرة على النشاط الاقتصادي، هذا فضلا عن الجوانب البيئية كالتصحر والجفاف الذي يحد من الإنتاج الزراعي. أما القسم الثاني من المؤشرات فتتعلق بواقع الحال المتمثلة بحجم السكان ومستوى الحياة ونسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر والمستوى الصحي والتعليمي، أما في الجانب البيئي فيتعلق بنصيب الفرد من موارد الأرض والمياه. وبقدر تعلق الأمر بالتنمية الزراعية المستدامة سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات ذات العلاقة.

#### (أ) المؤشرات الاقتصادية:

عند استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها قياس مستوى التنمية المتحققة في العراق، نجد أن معظم تلك المؤشرات كانت وما زالت متدنية لا تعكس أية درجة من تحقيق التنمية، رغم أن الدخل القومي قد بلغ عام 2013 بنحو 241289511 مليون دينار عراقي<sup>(10)</sup>. وكانت حصة الفرد من الدخل القومي خلال السنة المشار إليها بنحو 6875173 دينار، أي ما يعادل 5730 دولار أمريكي. لكن هذا الرقم لا يعكس حقيقة المستوى المعاشي للفرد العراقي بسبب سوء سياسات توزيع الدخل وتدني فرص العمل في القطاع الخاص ، حيث هناك نسبة 18% من سكان هم تحت خط

10 ( وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-التقرير الاقتصادي لعام 2015.

الفقر عام 2012 وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل الى 30,7% خلال السنة المذكورة<sup>(11)</sup>. ويتوقع ارتفاع هذه النسبة بسبب عمليات النزوح الكبيرة بعد عام 2014.

وقد قدر تكوين راس المال الثابت في عام 2013 بنحو 26 مليار دينار بالأسعار الثابتة كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص منه بنحو 82,7% والقطاع العام بنسبة 17,3%<sup>(12)</sup>. وقد يرجع ذلك إلى توقف معظم النشاط الإنتاجي للقطاع العام في المجال الإنتاجي، وأن المنهاج الاستثماري في الموازنات العامة قد اقتصر على المشاريع الخدمية. وقد توزع راس المال الثابت بين خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية التي شكلت ما نسبته 35,9% من إجمالي رأس المال الثابت. و للاستثمارات في المجموعة السلعية التي بلغت نسبتها 45%، كما بلغ تكوين رأس المال الثابت في الأنشطة الخدمية بنسبة 38,9%<sup>(13)</sup>.

### (ب) المؤشرات الاجتماعية:

نجد أن المؤشرات الاجتماعية هي الأخرى تشكل عامل ضغط على السياسات المراد اعتمادها في تحقيق التنمية المستدامة. حيث نجد أن معدل نمو السكان المرتفع يشكل ضغطاً على الموارد. إذ قدر عدد سكان العراق عام 2014 بنحو 36 مليون نسمة، يشكل الحضر ما نسبته 69,7%. وسكان الريف بنسبة 30,3%. مثلت فئة النشيطين اقتصادياً ما نسبته 46,84% من حجم السكان. مما انعكس على نسبة البطالة التي لازالت مرتفعة رغم فرص العمل التي وفرتها الدولة لبعض الشباب لاسيما في الأجهزة الأمنية والمؤسسات الرسمية. حيث بلغت نسبة البطالة عام 2008 بمقدار 17,5% انخفضت عام 2012 الى 12% حسب المسوحات التي أجرتها وزارة التخطيط. وترتفع هذه النسبة بين الفئات العمرية للشباب (15-24 سنة) لتصل إلى نحو 30,3%<sup>(14)</sup>، مما يتطلب العمل على تنفيذ برامج التنمية لخلق فرص عمل لائقة للعاطلين عن العمل والحد من ظاهرة البطالة التي لها تداعياتها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والأمني. لاسيما نجد أن نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر قد وصلت في الريف عام 2012 إلى 30,7% وفي الحضر قد بلغت 5,13% خلال نفس السنة. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ظروف النزوح والتهجير القسري الذي طال نحو 4 مليون مواطن بعد عام 2014، فإن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر والبطالة ستتضاعف بسبب فقدان هؤلاء النازحين لفرص عملهم وترك أراضيهم ومستلزمات عملهم. وقد تفاوتت نسبة الذين هم تحت خط الفقر من

(11) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء- مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2015 ص13.

(12) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-التقرير الاقتصادي الموحد 2015 ص23.

(13) المصدر اعلاه ص20.

(14) وزارة التخطيط- المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق عام 2012.

محافظة لأخرى، حيث سجل ادنى مستوى لها وهي 2% في محافظة السليمانية ، وأعلى نسبة لها في محافظ المثنى لتصل إلى 52,5% حسب قياس الفقر الذي أجرته وزارة التخطيط عام 2012<sup>(15)</sup>.

### (ج) المؤشرات البيئية:

نظرا لما تشكله طبيعة العراق من هيمنة المناطق الصحراوية التي تشكل 39% من مساحة العراق، أي بنحو 54 مليون دونم. إضافة إلى أراضي جبلية و متموجة غير صالحة للزراعة. مع مناخ جاف في معظم أيام السنة نتيجة التغيرات المناخية التي حدثت في المنطقة خلال العقد الأخير. فقد شكلت هذه العوامل مؤشرات ضغط على العملية التنموية في الجانب الزراعي وديمومته. حيث تراجعت موارد المياه المتجددة، مقابل الزيادة المضطردة في نمو السكان، وخروج مساحات ليست بالقليلة من الإنتاج الزراعي بسبب التصحر وعوامل التعرية أو قلة المياه وعدم انتظام سقوط الأمطار، لاسيما في المناطق شبه المطيرة في الوسط والجنوب. وفيما يأتي أهم المؤشرات البيئية:

#### (1) الأرض الزراعية:

ومن المؤشرات التي تستدل على واقع حال التنمية لاسيما في جانبها البيئي، هي المؤشرات المتعلقة بنصيب الفرد من الأراضي الزراعية ونصيبه من المحاصيل الرئيسة، إضافة إلى نسبة التصحر ومساحة الغابات من المساحة الكلية. وعليه في ضوء هذه المؤشرات نجد ان العراق قد تراجع في تحقيق تنمية مستدامة تضمن رشادة استخدام الموارد الطبيعية. إذ لم تزد حصة الفرد من مساحة الأراضي المزروعة ارواء عام 2014 عن 0,179 دونم /فرد من السكان، ونحو 0,173 دونم /فرد من الأراضي المزروعة ديمًا. أي أن حصة الفرد من المساحات المزروعة لم تزد عن 0,352 دونم . وهذه النسبة لا تتناسب والأراضي الممكن زراعتها<sup>(16)</sup>. مما يشير إلى أن التنمية لم تتعدى الإمكانات المتواضعة في تطوير الزراعة العراقية. كما ان واقع الحال يشير إلى ارتفاع نسبة الأراضي الصحراوية التي تصل نسبتها 40% مما يشكل تحديا آخر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل محدودية أراضي الغابات. هذا فضلا عن تعرض مساحات واسعة للتصحر بسبب عوامل التعرية والاستخدام المفرط إذ تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 48 مليون دونم تمثل 27,5% من مساحة العراق، إلا أن هذه المساحة تتفاوت في درجات خصوبتها حيث لا زالت نسبة كبيرة من هذه الأراضي غير مزروعة، ومهددة

(15) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء- مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، 2015 جدول ص13.

(16) حسب من قبل الباحث في ضوء بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول تقديرات السكان والأراضي المزروعة.

بالتصحر الذي ينتج عنه التدهور الكلي أو الجزئي لعناصر التربة مما ينجم عنه تدهور في قدرتها الإنتاجية وذلك للأسباب الآتية(17):

- تعرية التربة بفعل الرياح والعمليات العسكرية.
  - تدهور الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو الإحيائية للتربة بسبب الاستخدام الخاطئ والجائر للتربة.
  - فقدان للغطاء النباتي بسبب قلة الأمطار نتيجة مواسم الجفاف أو بفعل الأنسان.
- وقد قدرت مجموع الأراضي المتأثرة بالتصحر وتدهور قدراتها الإنتاجية عام 2014 بنحو 13,3 مليون دونم نتيجة التصحر والتملح والتعرية كما يبينها الجدول (3) التي تشير بياناته جدول (3) الأراضي الزراعية المتضررة نتيجة التصحر والتملح والتعرية عام 2014

المساحة/دونم	أسباب تضر الأراضي الزراعية
2953353	الأراضي المهتدة بالتصحر
8069349	مساحة الأراضي المملحة والمتغدقة
69757	الأراضي المتأثرة بالتعرية والتصحر
2183381	الأراضي المتضررة نتيجة الغمر بالمياه

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء-مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2015 استلت من بيانات الجدول 41ص65.

إلى أن العراق يخسر جزء كبير من الأراضي القابلة للزراعة، الأمر الذي يعكس حجم المسؤولية الكبيرة في إعادة استصلاح تلك الأراضي. لذلك نجد أن المساحات المزروعة في العراق لم تتجاوز في احسن الاستغلال ثلث المساحات الصالحة للزراعة بسبب العوامل السابقة الذكر مؤدياً الى خسارة جزء مهم من مورد أساسي للتنمية الزراعية وهو مورد الأرض.

17 (وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-مؤشرات التنمية المستدامة، مصدر سابق ص65).

كما أن الظروف الحالية التي يعيشها العراق والتحديات التي يواجهها في مجال إدامة الموارد المالية والحرب على الإرهاب، قد شكلت عنصر ضغط على مستقبل التنمية الزراعية نتيجة عدم القدرة على تصحيح الأخطاء الناجمة عن استغلال مورد الأرض ، والاستخدام غير الرشيد للمياه الذي أدى الى تملح الترب الزراعية وخسارة أراضي قد حدث من التوسع في تطوير الزراعة، وهدر الموارد الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة، مقابل شبه توقف لمشاريع الاستصلاح التي يتطلب إنجازها تكاليف عالية لا قدرة للموازنات الحالية عليها في ظل انخفاض عوائد النفط. كما أن النزوح عن مناطق زراعية كانت تساهم بنحو 41% مما ينتجه العراق من الحبوب قد أثر على مستقبل زراعة تلك الأراضي بسبب تضرر مشاريع الري وخسارة المزارعين لمستلزماتهم الزراعية هذا فضلا عن الأضرار الناجمة عن عمليات التحرير. ويوضح الجدول(4) حجم الأراضي الصالحة للزراعة ونسبة المزرعة منها خلال السنوات 2010-2014:

جدول(4) مساحة الأراضي المزرعة ونسبتها من الأراضي الصالحة للزراعة

السنة	الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المزرعة	نسبة المزرعة / الصالحة للزراعة
2010	47,3	12,0	25,4
2011	31,5	13,0	41,3
2012	34,2	12,7	35,1
2013	51,6	19,8	38,7
2014	52,2	14,6	27,9

المصدر: وزارة التخطيط//الجهاز المركز للإحصاء - مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2015 جدول 43ص67.

حيث يلاحظ من بيانات الجدول أن نسبة المساحات المزرعة قد كانت أعلى نسبة لها في العام 2011 التي بلغت 3,41% حسب بيانات وزارة التخطيط ، ويرى الباحث أن هذا الرقم في نسب استغلال الأرض الصالحة للزراعة لم يحققه العراق، وقد يرجع ذلك الى حجم الأراضي الصالحة للزراعة التي كانت أقل من الرقم المعلن في معظم الدراسات والتقارير العلمية التي تشير إلى أن المساحة الصالحة للزراعة في العراق تبلغ 48 مليون دونم.

## (2) مورد المياه:

من الموارد التي تسعى التنمية المستدامة المحافظة عليها واستخدامها استخدام رشيد هو مورد المياه. ورغم أن العراق يتمتع بموارد مهمة من المياه متمثلة بنهري دجلة والفرات ووجود مسطحات مائية مهمة كالبحيرات والأهوار. إلا أن هذه الموارد أخذت تتراجع في مستوياتها المتجددة سنويا، نتيجة تأثيرات المشاريع الاروائية والخزنية لكل من سوريا وتركيا المقامة على نهري دجلة والفرات. مما أدى إلى عدم حصول مناطق واسعة من الأراضي الزراعية على الحصص المائية المطلوبة للزراعة. هذا فضلا عن التحديات التي تواجه مسألة المحافظة على المياه كمورد أساسي للتنمية المستدامة، نتيجة الاستخدام غير الرشيد والهدر الكبير في جميع الاستخدام الزراعية والصناعية والمنزلية، إضافة إلى ظاهرة التلوث الذي أصاب هذه المياه نتيجة لصرف مخلفات الصناعة والمياه الصحية إلى الأنهار. وبالتالي أصبحت موضوعة المحافظة على المياه من المسؤوليات المهمة التي يتطلب من المؤسسات الرسمية الاهتمام بذلك وتوعية المجتمع بأهمية المحافظة على المياه من الهدر والضياع. وتشير بيانات الجدول (5) إلى كميات المياه السطحية والجوفية المتجددة والمسحوبة منها خلال الفترة 2014/2009. أذ نجد أن الكميات الواصلة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات قد تراجعت كثيرا عما كانت عليه خلال العقود الماضية التي كانت في معدلات تتجاوز 70 مليار م مكعب، لتصل في معدلاتها إلى نحو 50 مليار م مكعب أو اقل من ذلك ، حيث نجد أن الكمية الواردة خلال الموسم 2014/3013 إلى نحو 37,3 مليار بسبب انخفاض تصريف نهر دجلة. وهي نسبة انخفاض كبيرة بلغت نحو 33,4% عن الموسم الذي سبقه الذي بلغ نحو 56 مليار م مكعب. الأمر الذي لم تغطي المياه الواردة الاحتياجات المطلوبة خلال الموسم المشار اليه التي تجاوزت 42 مليار م مكعب ، مؤديا ذلك النقص إلى عجز بلغ 4,7 مليار متر مكعب تم التعويض عنه من الخزانات المائية<sup>(18)</sup>.

جدول (5) كميات المياه السطحية والجوفية والمسحوبة منها خلال الفترة 2014/2009

السنة المائية	المياه السطحية الواردة (مليارم3)	كميات المياه المسحوبة (مليارم3)	المياه الواردة/المياه (مليارم3)	المياه الجوفية

18 ( وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-مؤشرات التنمية المستدامة، مصدر سابق ص77.

المسحوبة %				
7,0	6,80	4,40	1,50	2010-2009
0,4	5,85	7,40	6,47	2011-2010
4,0	6,91	0,45	1,49	2012-2011
0,4	80,2	9,44	0,56	2013-2012
0,4	114,2	5,42	37,3	2014-2013

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء- مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في

العراق 2015 ص77.

كما أن الكميات المقدرة من المياه الجوفية في العراق محدودة لا تتجاوز في معدلاتها عن 4 مليار م مكعب في عموم العراق ، وذلك بسبب أن مساحات واسعة من العراق، لاسيما في المنطقتين الوسطى والجنوبية، تقل فيها معدلات سقوط الأمطار عن 150 ملم سنويا. وهذه الكميات غير كافية لتناسب إلى باطن الأرض نتيجة تبخرها عند سقوطها. وعليه يتطلب الرشادة الدقيقة في استخدام المياه الجوفية باعتماد الزراعة الحديثة والمحاصيل التي لا تحتاج كميات كبيرة من المياه للمحافظة على ديمومة المياه الجوفية في العراق.

#### ثانيا: المشاريع المنفذة للمحافظة على الموارد الزراعية:

من أجل معالجة الأضرار التي لحقت بالمشاريع الاروائية واستصلاح الأراضي فقد نفذت الدولة عدد من المشروعات الهامة ضمن (مشاريع المبادرة الزراعية) للحفاظ على حسن استغلال الموارد الزراعية، من هذه المشاريع كانت لصالح وزارة الزراعة والأخرى لصالح وزارة الري، ومن أهم هذه المشاريع الاتي (19):

#### أ-مشاريع الوقاية وتقنيات الري:

( 19 ) موقع المبادرة الزراعية على الشبكة المعلوماتية، استلقت من جاول المشروعات المنفذة لوزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية.

1- مشروع شراء (7) طائرات للأغراض المكافحة الزراعية تم تنفيذه منذ عام 2008 بالتعاقد مع شركة بوروبكبير الفرنسية، وتدريب 14 طيار و12 فني و3 مهندسين في معامل الشركة المذكورة. وقد تم استلام الطائرات ودخلت العمل.

2- مشروع معالجة المياه الجوفية في كل محافظة النجف الأشرف و كربلاء والمثنى، ويهدف المشروع إلى معالجة الآبار المتدفقة وحفر آبار بديلة حفاظا على المياه الجوفية من الهدر. والجدول (6) الذي يبين عدد الآبار المعالجة والمغلقة والآبار الجديدة البديلة في المحافظات المذكورة، إذ يتضح من بيانات الجدول أن من مجموع 229 بئر مخطط معالجتها، تم معالجة 142 بئرا، أي بنسبة تنفيذ بلغت 62%. وكان أكثر الآبار المعالجة في محافظة كربلاء، وقد بلغت 65 بئر وبنسبة بلغت نحو 61% من الآبار المعالجة. الأمر الذي يتطلب استكمال مراحل المشروع لمعالجة جميع الآبار حفاظا على المياه الجوفية. وكان من المعوقات التي واجهت المشروع هو اعتراض المواطنين على غلق بعض الآبار.

#### جدول(6) عدد الآبار المخطط معالجتها والمعالجة منها في محافظات

(النجف الأشرف، كربلاء، المثنى)

المحافظة	الآبار المخطط معالجتها	الآبار المعالجة	الآبار المغلقة	مجموع الآبار المعالجة	الآبار الجديدة
النجف الأشرف	90	7	47	54	13
كربلاء	106	-	65	65	19
المثنى	33	15	8	23	-
المجموع	229	22	120	142	32

المصدر: موقع المبادرة الزراعية على شبكة الانترنت

3- مشروع استخدام تقنيات الري بالرش التي تم إنجازه على مدى السنوات 2008-2012 باستيراد 150 منظومة رش محوري بواقع منظومة رش لكل 80 دونم .

ولكن رغم أهمية هذا المشروع إلا انه لم يغطي الأراضي التي يمكن زراعتها بمحاصيل الحبوب في المنطقة الوسطى والشمالية.

## ب) مشاريع تأهيل مشاريع الري والاستصلاح:

1- مشروع تأهيل وصيانة القناة الناقلة من سد سامراء إلى ناظم التقسيم لمعالجة النضوح والتشققات والرشح والتكهفات في القناة من أجل تقليل المياه الضائعة، وجعل القناة قادرة على تصريف المياه المصممة لها وهي 250 متر مكعب. وقد أحيل المشروع إلى المكتب الاستشاري الهندسي لجامعة الأنبار بمدة تنفيذ 3 سنوات (2013/2009)

2- تنفيذ قناة اروائية ناقلة للمياه ضمن مشروع ري شط العرب، وبطول 130 كم لنقل المياه قبل تلوثة بلسان المد البحري الذي يصل تصريفه بنحو 1200م3 مقابل تصريف شط العرب في تلك المنطقة الذي لا يتجاوز 3م3، والقناة المنفذة موازية لشط العرب باتجاه جنوب البصرة لإرواء مزارع شط العرب وأبي الخصيب والفاو والبيشة وبتصريف 30متر مكعب. وقد بلغت نسب التنفيذ لمراحل المشروع الذي بدء به عام 2010 من 70-100%.

4- مشروع إكمال مبزل شرق الغراف في محافظة ذي قار بطول 170 كم لتخليص الأراضي الزراعية من المياه الزائدة ونقلها إلى المصب العام، وبتصريف 2007 وبنسبة إنجاز بلغت بين 90-100% لفقرات المشروع.

5- مشروع إكمال مبازل غرب الغراف بطول 70،44 كم لتجميع مياه مبازل الأراضي الزراعية في منطقة المشروع وبلغت نسبة الإنجاز 100%.

6- إكمال مشروع مبازل الغراف الشرقي بطول 260 كم وبتصريف 3م85م3 بخمس محافظات ( ذي قار، الديوانية، المثنى، النجف، بابل) والمشروع يعود إلى عام 2001 ينجز عبر سنوات لنقل مياه مبازل وشبكات الاستصلاح إلى المصب العام عند الكيلومتر 189 وقد بلغت نسبة الإنجاز 100%.

7- مشروع إكمال القنوات المعلقة والمنشآت الحقلية لمساحة 21,5 ألف دونم ضمن مشروع ري كركوك من أجل استغلال امثل للمياه وقد بدء التنفيذ عام 2011 وبلغت نسبة التنفيذ 63% .

## الخلاصة:

قد نجد من خلال ما تم تحليله عن واقع الزراعة في العراق ومديات تحقيق التنمية المستدامة فيها، أن الزراعة العراقية لا زالت بعيدة عن تحقيق تنمية قادرة على استغلال الموارد الزراعية بشكل حكيم وعقلاني، لاسيما في مجال المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية من ارض ومياه ، اللذان يتعرضان للهدر والضياع بسبب سوء الاستغلال في العمليات الزراعية. إذ أن معظم مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالتنمية الزراعية تشير إلى الزراعة العراقية لم تتمكن من الوصول حتى إلى المستويات الدنيا لتحقيق

التنمية، اذ لا زالت مساهمتها بالنتائج المحلي الإجمالي متواضعة لا تتعدى 5% مقابل ما نسبته نحو 26% من حجم القوى العاملة يعملون في الزراعة، مما انعكس ذلك على الواقع المعاشي لسكان الريف الذي ارتفعت فيه نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر عام 2012 الى نحو 31% . ويعزى ذلك الى تدني الكفاءة الإنتاجية الزراعية، نتيجة الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة وعدم نشر المستلزمات الزراعية الحديثة إلا بحدود مساحات قليلة . هذا فضلا عن سوء استخدام المياه مما انعكس على تدني إنتاجية وحدة المساحة المزروعة وتضرر مساحات واسعة تجاوزت 13 مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة عام 2014. كما أن الهدر في المياه وعدم اعتماد الرشادة في عمليات الري قد أدى إلى حدوث عجز في كميات المياه المتاحة في العام 2015 نتيجة لتراجع التصريف السنوي لنهري دجلة والفرات بسبب المشاريع الخزنوية والمشاريع الإروائية في كل من سوريا وتركيا وعدو الاتفاق على حصص ثابتة للدول المشتركة في مياه دجلة والفرات والمتضرر الأكبر من ذلك هو العراق بسبب كونه دولة المصب.

ومما زاد من التحديات التي تواجه التنمية الزراعية هي الظروف الأمنية الحالية المتمثلة بسيطرة قوى الإرهاب على ثلاث محافظات وتدابيرته على الواقع الزراعي فيها. متسببا بنزوح نحو 4 ملايين من سكان المناطق التي شملها الإرهاب التي كانت تساهم بنحو أكثر من 41% من إنتاج محصولي الحنطة والشعير سنويا. وادى النزوح إلى فقدان العاملين في الزراعة فرص عملهم وأراضيهم وتضرر المشاريع الإروائية والاستصلاحية في تلك المناطق. وبذلك نجد المساحات المزروعة بمحصول الحنطة قد تراجعت عام 2015 بنسبة 51% عما كانت عليه في العام 2014، مما يؤشر حجم الخسارة في استغلال الأرض الزراعية الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود لإعادة تلك المحافظات الى دورها في تحقيق التنمية الزراعية بعد إكمال تحريرها.

عليه هناك تحديات جسام أمام الدولة في العراق في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة تتمثل بكيفية إعادة تأهيل مشاريع الري والاستصلاح للمحافظة على موردي الأرض والمياه، مقابل التراجع الكبير في الإمكانات المالية المتحققة من الصادرات النفطية وتزايد تكاليف الحرب على الإرهاب، ولم تنتبه الدولة إلى استغلال الفوائض المالية الكبيرة قبل العام 2014 في تنمية الموارد الزراعية للوصول الى الاستغلال الأمثل لتلك الموارد، لاسيما ان نسبة استغلال هذه الموارد لا زالت دون الثلث في القدرات المتاحة لا سيما بالنسبة للأرض الزراعية. وما قامت به الدولة ضمن مشروعات المبادرة الزراعية لا يشكل إلا جزء يسير في مجال المشروعات المطلوب إنجازها، اذا ما قارنا ذلك بالمشروعات التي انجزها مجلس الإعمار في خمسينيات القرن الماضي وبقدرات مالية متواضعة آنذاك. إذا نلاحظ أن التحديات أمام تحقيق التنمية الزراعية المستدامة تتمثل بالنقاط الآتية:

- استصلاح وتأهيل نحو 13 مليون دونم من الأراضي المتضررة لعودتها للإنتاج الزراعية.

- معالجة العجز المائي الحاصل نتيجة عدم الرشادة في استغلال مورد المياه، والذي يسجل لأول مرة في تاريخ العراق. نتيجة لتراجع الوارد المائي في نهري دجلة والفرات.
- معالجة انخفاض الكفاءة الإنتاجية الزراعية بسبب الاعتماد على العمليات الزراعية التقليدية في تهيأت الأرض وعدم استخدام المستلزمات الزراعية الحديثة.
- معالجة الأضرار في مشاريع الري والاستصلاح نتيجة سيطرة الإرهاب على مناطق زراعية واسعة، ومساعدة النازحين للعودة الى حقولهم.

### التوصيات:

لقد أصبحت الزراعة المستدامة محل اهتمام دولي، خاصةً فيما يتعلق بإمكانية تقليل المخاطر المقترنة بتغير المناخ وزيادة عدد سكان العالم. وكجزء من التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الدولية المعنية بالزراعة المستدامة وتغير المناخ لوضعي السياسات حول تحقيق الأمن الغذائي، هي دمج الزراعة المستدامة في السياسة القومية والدولية على حدٍ سواء. وشددت اللجنة على أن زيادة تقلبات الطقس والصدمات المناخية ستؤثر سلباً على إنتاجية المحاصيل الزراعية، مما يستوجب اتخاذ إجراء عاجلة لدفع التغير في أنظمة الإنتاج الزراعي نحو زيادة درجة المرونة. كما دعت لزيادة الاستثمارات في الزراعة المستدامة بدرجة كبيرة خلال العقد القادم، بما في ذلك في ميزانيات البحث والتطوير القومي وإصلاح الأراضي والحوافز الاقتصادية وتحسين البنية التحتية.

ونحن في العراق بأمس الحاجة إلى اعتماد سياسات وبرامج تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة باستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتحقيق الأمن الغذائي الوطني وبنفس الوقت المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد، وعليه يمكن إيجاز أهم التوصيات بالآتي:

- 1- الاهتمام بالأطر التنظيمية والتخطيطية للقطاع الزراعي بتحويل المبادرة الزراعية إلى هيئة عليا دائمية، تتولى مسؤولية وضع الخطط والبرامج لتنمية القطاع الزراعي لا سيما في مجالات المشروعات الاستصلاحية والاروائية والعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية من استثمار الموارد الزراعية لتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي.
- 2- يجب اتخاذ ما يلزم لتطوير أنظمة الزراعة المقاومة للجفاف حتى في السنوات الاعتيادية، ويشمل ذلك كلاً من السياسة والإجراءات الإدارية، وتتمثل بتحسين إجراءات حفظ المياه وتخزينها، والتشجيع على اختيار أنواع من المحاصيل تتحمل الجفاف، مع استخدام أنظمة الري الحديثة لتقليل الفاقد من المياه.

- 3- تعزيز البحث العلمي في مجال رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية، من خلال العمل على تطوير تكنولوجيا المستلزمات الزراعية ، لاسيما في مجال استنطاق البذور ذات الإنتاجية العالية ، وتطوير استخدام الأسمدة الكيماوية والعضوية بما يتناسب نوع المحصول ونوع التربة .
- 4- العمل على إدامة مشاريع الري وتأهيلها لرفع كفاءة عملها، مع وضع خطط لمعالجة استصلاح الأراضي التي تعرضت للتصحر بسبب التملح والتغدق والتعرية، تتضمن مشاريع استصلاحية لعودة نحو 13 مليون دونم إلى الاستثمار الزراعي.
- 5- وضع خطة عاجلة لتأهيل مشروعات الري والاستصلاح في المناطق المحررة من سيطرة الإرهاب، ومساعدة المزارعين والفلاحين على إعادتهم لحقولهم ومزاولة عملهم الزراعي. يمنحهم القروض الميسرة.
- 6- نشر وتعميم منظمات الري الحديثة لاسيما لتقليل على الري السيجي حفاظا على المياه من الضياع وتملح الترب وتدني الإنتاجية لوحدة المساحة، وتشجيع نشر المنظومات في مناطق القليلة الأمطار، لاستكمال ري المحاصيل عند انقطاع الأمطار(الري التكميلي).
- 7- مكافحة التصحر من خلال وضع الضوابط الخاصة بمنع التجاوز على أراضي المراعي الطبيعية وخاصة حرارتها لإعطاء الفرصة للنبات الطبيعي للانتشار، وكذلك العمل على إعادة تأهيل المراعي الطبيعية .
- 8- قيام وزارة الصناعة والمعادن بتأهيل وتحديث معامل إنتاج الأسمدة والمبيدات والمستلزمات الزراعية واللقاحات والأدوية البيطرية وبما يناسب التطور (التقني العالمي)، وكذلك تقديم التسهيلات للشركات الأجنبية والقطاع الخاص المستوردة لها، وفتح مكاتب بيع وتقديم خدمات ما بعد البيع بخلق جو للتنافس الحر.
- 9- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بإقامة صناعات لإنتاج المستلزمات الزراعية من مكائن وُعدد ومنظومات الري والمبيدات وغيرها مطابقة لمواصفات الجودة مع تقديم التسهيلات اللازمة لذلك.
- 10 - استثمار المياه الجوفية وبأشراف وزارة الموارد المائية، على أن تستخدم وسائل سيطرة محكمة لتقنين استخدامها خشية من الاستخدام المفرط، مع التركيز على الإرشاد المائي كوسيلة للتنقيف في هذا المجال.
- 11 - تبطين القنوات القائمة مع دراسة إمكانية تحويلها إلى النظام المغلق وخاصة في المناطق ذات الترب الجبسية، والتأكيد على تنفيذ شبكة الري بالنظام المغلق (الأنابيب) للمشاريع الجديدة.

## المصادر:

1-The Brundtland Definition (World Commission On Environment And Development (1987) Our Common Future, Oxford University Press, Geneva, Switzerland.

(2) د. حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الكوفة العدد 21 لسنة 2011.

(3) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد 2 نيو يورك 2011.

(4) الموسوعة الحرة، وبكييدا، التنمية المستدامة - مفومها وأهدافها، راجع الموقع على شبكة الانترنت.

(5) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للتخطيط- التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2015.

(6) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء- التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2015.

(7) أ.د أحمد عمر الراوي، تأثير الإرهاب على الاقتصاد العراقي، بحث مقدم للندوة العلمية التي نظمها مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بتاريخ 16 آذار 2016.

(8) الجهاز المركزي للإحصاء /تقرير إنتاج الحنطة والشعير لعام 2016.

- (9) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-التقرير الاقتصادي لعام 2015.
- (10) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء-مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2015.
- (11) المبادرة الزراعية /قسم الإعلام، موقع المبادرة على الشبكة المعلوماتية (الانترنت)